جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكادمي، الطور الثاني

في ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية

فرع علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي

بعنوان:

دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)

من إعداد الطالب: التجاني بن سالم

نوقشت و أجيزت علينا بتاريخ: 21-05-2016

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

د/ طيب دويس أستاذ بجامعة ورقلة (رئيسا)

د/ سلامي أحمد أستاذ بجامعة ورقلة (مشرفا)

د/.خامرة سعيد أستاذ بجامعة ورقلة (مناقشا)

السنـــة الجـــامعيـــــة: 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

..... لئن شكرتكم لأزيدنكم .....

أولا نحمد الله عز وجل ونشكره على نعمه العديدة التي لا تعد ولا تحصى ،

الذي سدد خطانا وأنار لنا الطريق لإكمال هذا الانجاز المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف " سلامي أحمد " على جهوده المبذولة

طيلة فترة إنجاز هذا البحث ثم أتقدم بشكري إلى جميع الأساتذة الذين سهروا على تدريسنا

والذين قدموا لنا يد العون لاستكمال هذا البحث المتواضع

كما أشكر جميع أفراد أسرتي على وقوفهم إلى جانبي أوقات الشدة

و الرخاء كما أتقدم بشكري إلى جميع

بن سالم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي للذي فطرني ومن علي بنعمه الجمة

وفضله العظيم الأحد الصمد، له الحمد حمدا كثيرا ينبغي لجلال وجهه وعظيم

سلطانه فله الحمد حتى يرضى.

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين، وإلى
إخوتي وأخواتي , أحمد عمار، فارس، شهد.

وكما أهدي ثمرة هذا العمل إلى أصدقائي من مقارين إلى أدرار
و أخص بالذكر صديقي عبد الصمد
و كافة أصدقائي الذين عرفتهم خلال مشواري الدراسي
وإلى رفيقة دربي حفظها الله و رعاها
إلى من وسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي

بن سالم

الملخص

لقد تطرقت الإشكالية إلى العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و الصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970.2014)، وهذا بناءاً على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات للاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار السببية لجراجر، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الناتج الداخلي الخام و الصادرات، فضلا عن ذلك فإنها تكشف عن عدم وجود أي أثر للسببية في كلا الاتجاهين وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الناتج الداخلي الخام ، الصادرات ، تكامل مشترك، سببية جرانجر

Abstract:

This research explores the relationship between Economic growth and Exports in the Algerian economy during the period (1970-2014). The results reveal a lack of evidence of the relationship of equilibrium in the long run between the Algerian economic growth and exports. Moreover, the analysis reveals that there is no trace of causality in both directions, This result is different from the general trend results obtained in the economic literature.

Key words: Economic growth, exports, co-integration, Granger causality

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
الملخص	v
قائمة المحتويات	vi
قائمة الجداول	vii
قائمة الأشكال	viii
قائمة الاختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق	x
المقدمة	**ب**
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لصادرات والنمو الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	03
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	03
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: مفاهيم حول التصدير	04
فرع أول: تعريف التصدير	04
الفرع الثاني: مكانة الصادرات عند مختلف الإقتصادين	05
الفرع الثالث: دوافع الصادرات	07
المطلب الثالث عموميات حول النمو الاقتصادي	07
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	07
الفرع الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي	08
الفرع الثالث: العلاقة بين النمو الإقتصادي والصادرات	09
المبحث الثاني : مراجعة الأبحاث ودراسات العلمية السابقة	11
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي	19
تمهيد	19
المبحث الأول : طرق وأدوات المستخدمة في الدراسة	20

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة	20
الفرع الأول: تطورات متغيرات الدراسة	20
✓ أولا: تطور الصادرات في الجزائر	20
✓ ثانيا: تطور الناتج النمو الإقتصادي	21
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي و الإقتصادي لمتغيرات الدراسة	22
1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	22
✓ أولا: التحليل الإحصائي	22
✓ ثانيا: التحليل الإقتصادي	23
2- الصادرات	24
✓ أولا: التحليل الإحصائي	24
✓ ثانيا: التحليل الإقتصادي	25
المطلب الثاني: الأدوات القياسية و الإحصائية لدراسة	27
الفرع الأول: اختبار النموذج	27
أولا: الاختبارات التشخيصية	27
1. اختبار الإستقرارية	27
2. التكامل المشترك	27
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لـ**Engel Granger**	29
الفرع الثالث: اختبار السببية لـ**Engel Granger**	32
المبحث الثاني : عرض النتائج المتوصل عليها ومناقشتها	33
الفرع الأول: اختبار النموذج	33
أولا: الاختبارات التشخيصية	33
1. اختبار الإستقرارية	33

2. التكامل المشترك	34
3. دراسة إستقرارية سلسلة البواقي	37
الفرع الثاني: اختبار النموذج	38
1. اختبار السببية	38
المطلب الثالث: مناقشة النتائج	40
خلاصة الفصل	41
الخاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	48
الفهرس	50

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أثر الصادرات على كل من المستهلك والمنتج	05
1.2	التطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1970–2014)	23
2.2	التطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1970–2014).	25
1–3	سلسلة الصادرات للفروق الأولى	35
2–3	الناتج الداخلي الخام للفروق الأولى	35
1–4	بواقي معادلة انحدار معادلة التكامل مشترك	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1–1)	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1970–2014)	21
2–1	النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2014)	21
03	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	22
(1–4)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى	34
2–4	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير	36
05	اختبار درجة التكامل	37
06	درجة الإبطاء المناسبة	38
07	اختبار جرانجر لسببية *Granger*	39

أ- توطئة:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى إليه معظم الدول، بالاعتماد على العديد من محدداته، والتي من بينها الصادرات بوصفها محركا لهذا النمو. وفي ضوء اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، عرف الاقتصاد الجزائري هو أيضا تحولات، كان أهمها التحول إلى اقتصاد السوق، حيث كان للدولة دورا بارزا في الحياة الاقتصادية من خلال مجهوداتها في تنظيم النشاط الاقتصادي على مستوى كل القطاعات، بغية دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال ما تحققه الصادرات من النقد الأجنبي الذي يستفاد منه في عمليات تمويل التجارة الخارجية.

وتعتبر الصادرات مكون أساسي من مكونات الطلب الكلي حسب النظرية الكينزية. من هنا فإن دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر يندرج في إطار معرفة طبيعة هذه العلاقة القائمة بينهما.

ب- إشكالية البحث:

بناء على ما سبق نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الآتية:

هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و الصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014؟، وإن وجدت فما هو اتجاه السببية ؟

للإجابة على إشكالية الدراسة، ثم صياغة الفرضية الأساسية التالية:
توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري.

ت- فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على الفرضية الأساسية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث وهي :
توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014

ث- مبررات اختيار الموضوع

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة الموضوع دون غيره نجملها في ما يلي :

1. طبيعة الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات يمكن أن تكون محفزة للنمو، و هذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول هذه الفكرة.
2. النقص الشديد في الدراسات و البحوث المتعلقة بموضوع الصادرات،

ج- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات، وتوضيح مدى أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر ؛
2. صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ؛

ح- أهمية الدراسة

من أهمية الدراسة نوجزها في ما يلي:

1. بيان الأهمية الاقتصادية لكل من النمو الاقتصادي والصادرات
2. تحديد تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما في الجزائر.

خ- حدود الدراسة

لكي يكون تحليل الموضوع دقيقا، لابد من حدود لدراسته. فيما يخص الحدود المكانية فهذه الدراسة ستتم على الاقتصاد الجزائري، وأما الحدود الزمنية فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1970 إلى 2014 ، وقد اعتمدنا هذه المدة نظرا لأن التقنية المستعملة في الدراسة تتطلب طول الفترة.

د- منهج البحث و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة، للإيجاب على تساؤلات مطروحة معتمدا على منهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع الصادرات على النمو في الاقتصاد، وكذا المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات و النمو الاقتصادي خلال الفترة المغطاة، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر، ومن خلال هذا يمكن الاستعانة بالبرامج الإحصائية التالية : EViews9 ، Excel

ذ- مرجعية البحث:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الكتب و المراجع الرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى المجالات والمقالات العلمية.

ر– صعوبات البحث

لقد واجهتنا خلال إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات نجملها في ما يلي:

1. اختلاف في البيانات والإحصائيات من مصدر إلى آخر ؛
2. قلة المراجع الخاصة بموضوع الصادرات والتجارة الخارجية لحالة الجزائر،

ز– هيكل البحث

سنقوم من خلال هذا البحث بتقسيم البحث إلى فصلين وكل فصل بدوره إلى مبحثين ؛ حيث سنتناول في الفصل الأول الجزء النظري للدراسة، وينقسم بدوره إلى مبحثين الأول سنتناول فيه التعاريف الخاصة بالصادرات والنمو الاقتصادي ، والثاني يتحدث عن الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني سنعرض فيه الجزء التطبيقي، وينقسم هو أيضا إلى مبحثين ؛ الأول يتضمن تقديم مختلف متغيرات الدراسة والأدوات والطرق المستخدمة في الدراسة، وفي الثاني سنقوم بعرض مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات القياسية ومن ثم مناقشة أهم النتائج المتوصل إليها.

تمهيد

في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد الدولي وكذا التحولات الاقتصادية التي عرفها النظام الاقتصادي سعت الدول النامية إلى تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي و المحافظة عليه من خلال مجموعة من السياسات والآليات سهرت على رسمها و تطبيقها.

على هذا الأساس فلقد أشارت العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية في مجال التجارة الخارجية إلى وجود علاقة مابين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية هذه الأخيرة التي عملت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مما ينعكس عليه تطور ورفاهية للبلاد.

من هنا سنتناول في الفصل الأول مبحثين يرتكز الأول على الإطار النظري المتعلق بعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي والمبحث الثاني يتطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

ينظر للتجارة الدولية ببالغ من الأهمية بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

- تعرف التجارة الخارجية على أنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلا ذلك . [1]

- تعرف أيضا بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية و الممثلة في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات سلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة . [2]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية :

لاشك أن هناك دورا كبيرا للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا لنمو الاقتصادي. إن الهدف الأساسي لتجارة الخارجية هو تبادل السلع و الخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ولعلى أبرز تلك الأهمية تتلخص قدرتها على إيجاد أو توفير مايلي[3]:

- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة على السيولة النقدية، التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل و الاستثمار كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة و الدولة.

- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات العائد المالي الذي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أوما يسمى بالإنفاق الجاري، لكن لضعف الدعم المالي في الدولة بقيت تلك المشاريع خارج حيز التنفيذ الذي تطمح إليه تلك الدول والتي تشكل في أغلبها بداية لعهد اقتصادي جديد.

---

[1] د. عطا الله علي الزبون " **التجارية الخارجية** " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبعة العربية 2005 ص 01

[2] د. السيد محمد أحمد السريتي " **التجارة الخارجية** " الدار الجامعية 84 شارع زكريا طبعة 2009 ص 08

[3] د. عطا الله علي الزبون مرجع سبق ذكره 16 -19 ص

- كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية فذلك يزيد من حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية .

المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول التصدير .

يعتبر التصدير من المخرجات الاستخراجية للدولة، إذا يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبتال تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو و التنمية الاقتصادية، وكدلك ربط اقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .[4]

فرع أول: تعريف التصدير: يعتبر التصدير شكلا من الأشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، كما قلنا سابقا، ولذا فهو يحضى بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصادين قديما وحديثا، ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية له ومن خلال عدة زويا :

- هو عمالية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية قدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة، فالتصدير يعتبر عادة الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية.

- أن التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافيا وسياحية وبشرية إلى الدول و أسواق عالمية و دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف معنية .

سياسة دعم الصادرات تلجأ الدول إلى تقديم منح مادية أو عينية للمنتجين الذين يصدرون سلعهم للخارج وذالك من أجل تحقيق الأهداف التالية [5]:

تحسين مميزاتها التجارية.

مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي.

تنشيط منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها الصناعات التصديرية .

ويمكن توضيح أثر الصادرات على كل من المستهلك والمنتج من خلال الشكل :

[4] بخيت حسان " **تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية الواقع و المتطلبات** " (**2000– 2008**) ص 80 - 81

[5] د. موسي سعيد مطر, حسام داود وآخرون " **التجارة الارجية** " دار صفاء للنشر و التوزيع ــ عمان الطبعة الأولى 1421 - 2001 ص68

الشكل (1.1) يمتل أثر الصادرات على كل. من المستهلك والمنتج

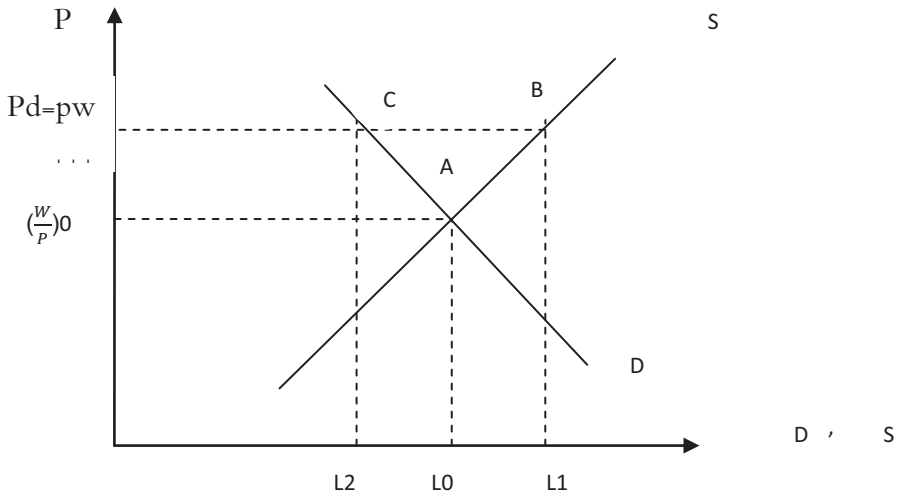

يمثل منحنى D منحنى الطلب في الدولة المصدرة .

يمثل منحنى S منحنى العرض في الدولة المصدرة .

يمثل Pw السعر الدولة لهذه السلعة .

يمثل Pd السعر الدولي بالإضافة إلى الدعم

فرع الثاني: مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين.

أولا: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

يستمد التجاريون أفكارهم من فرضية مفادها: أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر لثروة هي التجارة الخارجية و مصدر هذه الثروة هي المعادن النفيسة، مع ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، بحيث تجلب التجارة أكبر قدر ممكن من الغنائم للدول، و قد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الرابح، وأن تحقيق فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج و قد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال:

- ✓ تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل .
- ✓ العمل بشكل مستمر على توسيع و إيجاد و اكتساب الأسواق الخارجية الجديدة.
- ✓ تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الاحتكارية.

لذا من الضروري للدولة اعتماد عدة استراتيجيات من شأنها الحفاظ على الاستقرار كمراقبة التبادل التجاري عن طريق تنظيم التجارة الخارجية الذي هو شكل من أشكال الّدخل في الحياة الاقتصادية، إلى جانب تنظيم هيكل الأجور لضمان القدرة الشرائية.

ثانيا: الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي [6].

أبدا المفكرين الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فقد اهتم"آدم سميث "بالسوق واعتبره المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، وكان اهتمامه بهذا النشاط مبعثه اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس .بينما تمكن"ريكاردو "من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي بشكل يفوق "آدم سميث "وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أساس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل فلا تدخل الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية، كما بين "ريكاردوا" الأضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة.

فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير.

من خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

الثالث: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث .

عندما جاء كيتر براز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم Myrdal ", "Marx", Nurkse Marx, Singer حيث أشار Marx إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة(الضعيفة)، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي؛ أما Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في

[6] وصاف سعيدي **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**– جامعة ورقلة عدد 01 / 2002 – ص.ص 6-17

المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية– يتصف بعدم المرونة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها .

الفرع الثالث : دوافع الصادرات

ويهدف التصدير إلى تحقيق واحد أو أكثر عن أهداف التالية [7]:

- ✓ استغلال الفروق بين حياة المنتجات في أسواق التصدير .
- ✓ الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية .
- ✓ الحاجة إلى التطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين .
- ✓ فتح فروع للمنتجين المصدريين في أسواق العالم .
- ✓ الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في الدول العالم .
- ✓ سياسة العلاقات المتبادلة " فتح فرص تصدير في أسواق الإستاد " .
- ✓ متابعة العملاء و المستهلكين في الأسواق التصدير .

المطلب الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي .

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، و كأحد المقاييس لقياس تطورها.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

- ➢ هو العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، و يعرف أيضاً أنّه الزيادة في سّلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي . [8]

- ➢ هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

[7] د. فريد النجارة " **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية** " الدار الناشر الجامعية – الإسكندرية ص 119

[8] توادر ميشيل، " **التنمية الاقتصادية**" ، ترجمة " حسين حسن حمود" ، دار المريخ، الرياض، 2006 ، ص31

- ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية [9]:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني و على ضوء ذلك يكون:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل

الفرع الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي :

هناك عدة محددات لنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو, وحيث نجد من أهمها :

تراكم الرأس المال؛ الرأس المال البشري؛ التقدم التكنلوجي حيث:

أولا: تراكم الرأس المال :

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية و الموارد البشرية فالتراكم الرأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخاره لكي يتم استثماره حتى يزداد النمو الدخل.

وتوالت فيما بعد آراء الاقتصادين حول مفهوم التراكم الرأس المالي وهنا نذكر بفكرة "كينز" الذي ربط مفهوم الرأس المال باستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج عائدا أو دخلا في المرحلة لاحقة وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال .

وبتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة

ويمكن أن نجد العلاقة بين الناتج الوطني و الرأس المال كما يلي [10]: $y= a.k \dots \dots \dots (1)$

Y: الناتج الوطني

K: الرأس المال

a: تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية : $y= ad / ak$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية لنمو الاقتصادي كما يلي: $y = a.\Delta k$

[9] محمد ناجي حسن خليفة، **" النمو الاقتصادي –النظرية والمفهوم"**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001 ، ص07

[10] عبد الغار غطاس بعنوان " **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو لإقتصادي دراسة حالة الجزائر" الفترة الممتدة** بين 1990-2006 ص25-27

ثانيا : الرأس المال البشري

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في اقتصاد الوطني ويعتمد هذا العنصر على السكان فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب ا لفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، وبتالي الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لابد من التوازن مع مقدار الراس المال المادي حيث أن الزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصاد ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة : $y= I.L \quad \dots \dots \dots (2)$

Y: الناتج الوطني

L: العمل " المعبر عنه بالرأس المال البشري "

I: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل , وتساوي الإنتاجية الحدية

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية : $I= dy / dL$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية لنمو الاقتصادي كما يلي: $\Delta y = I.\Delta L$

ثالثا: التقدم التكنولوجي:

وهذا يعبر عنه بعض الاقتصادين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو اقتصادي فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه, ويرى الاقتصاديون أن التقدم التكنولوجي له ثلاثة أصناف وهي:

- التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة .
- التقدم التكنولوجي (TP) .
- التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP).

الفرع الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات [11]

أوضحت العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الإقتصادي، وهذا ما تطرق إليه "دنيس روبرت سوان "(Dnis robort soine) في مقال نشرها عام 1940 ، وبعده جاءت محاولة "نوركسيه (Nourqosie) "لإثبات أن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الإقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ولقد بينت لهذه العلاقة بأن نمو الصادرات ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد .

[11] عبد الر ا زق بن هارون بعنوان" **الإستراتجية ترقية الصادرات غير النفطية وآثارها على النمو الاقتصادي قطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية**" 2013/2012 ص 8- 9

أربعة امتيازات للنمو الاقتصادي قائمة على الصادرات [12]:

- **تحسين استغلال عوامل الإنتاج المتوفرة** : يضمن التبادل التجاري استغلال جميع عوامل الإنتاج فتصدير المواد الغذائية مثلا يستلزم بدوره استغلال اليد العاملة ورؤوس الأموال.

- **زيادة مذاخيل عوامل الإنتاج** : يؤدي توسيع قنوات التجارية في الدول الأجنبية إلي جلب الإستثمار الأجنبي ومنه زيادة عوامل الإنتاج الثابتة للبلد من أراضي وثروات طبيعية, يتوفر على حقول بترولية متعددة, يمكنها الإستثمار الأجنبي من الزيادة الإنتاجية في مجال المحروقات, وزيادة تنويع المنتوجات النفطية باستخلاص المشتقات البترول .

- إن السياسة الاقتصادية قائمة على الصادرات تحيز تطوير السلع الجديدة للتصدير ومنه تنويع المذاخيل الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة بأجور حقيقة مرتفعة، كما أن القدرة على التصدير تمكن المؤسسات الجديدة من تحقيق اقتصاد السلم (تخفيض التكاليف الوحدوية عن طريق زيادة حجم الإنتاج) وإنتاج بأكثر فعالية للسوق المحلي, مما يؤدي إلى انخفاض في الواردات .

- إضافة إلى هذا فإن صادرات السلع إلى جانب الإستثمار الأجنبي يمكننا من الحصول على العملات الصعبة التي تسمح بالقيام بالعماليات التجارية مع الخارج ومنه تلبية حاجيات من سلع والخدمات .

[12] السواعي خالد محمد " **التجارة و التنمية** " دار المناهج لنشر والتوزيع, عمان, الأردن, الطبعة الأولى, ص 38 – 40

المبحث الثاني : أهم الدراسات السابقة

المطلب لأول : أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1999 – 2006

- هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية سنة2009 /2010 من إعداد :عبد الغفار غطاس و شملت هذه الدراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي: **ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** ؟
- من أهم الفرضية لهذه الدراسة "**هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي** ؟ "

لجأت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي بالنظر إلى معدل هيكل النمو الاقتصادي في بعض الدول التي تعتبر أن التجارة الخارجية محفز مهم من أجل النمو الاقتصادي السريع، الشيء الذي ينعكس بصفة إيجابيا على النمو الاقتصادي الكلي, فقد حقق بذلك النهج الذي تدعمه النظرية التقليدية حول المكاسب الممكن الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية .

فيما يخص الوضعية الاقتصادية للجزائر تما إنشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية، وهي تعد تأكيدا من الجزائر وقناعة منها بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال دخول حركة العلاقات التجارية الدولية في الاقتصاد العالمي؛ بإضافة على فتح مجال أمام المتعاملين في القطاع الخاص، لكن الشيء الذي يمكن ملاحظته واستخلاصه من دخول الجزائر في اقتصاد السوق، هو تحقيق مبادلاتها وتقصراها على قطاع وحيد المتمثل في قطاع المحروقات، مما يحيد من استقلاليتها ودورها التجاري مع العالم الخارجي، بسبب ارتباط هذا الأخير بأسعار المحروقات ومستوى سعر الصرف الدولار الأمريكي.
بإجابة على الفرضية المطرحة لهذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك بتأثيرها على الدخل الوطني من خلال مضاعفة التجارة الخارجية عن طريق الصادرات، فالزيادة التصديرية للبلد تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني.

ومن أهم النتيجة المتوصل لهذه الدراسة أن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود وحواجز مع العالم الخارجي، من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد والجماعات.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة :**
  - تطرقت الدراسة السابقة إلى تحرير التجارة الخارجية على النمو اقتصادي في حين الدراسة الحالية تأخذ أحد مؤشر من هذه التجارة الخارجية وهو الصادرات على النمو الاقتصادي .
  - فترة الدراسة السابقة من **1999 – 2006** أما الدراسة الحالية من 1970- 2014 .

- في الدراسة السابقة تم تقدير العلاقة بين الصادرات X والواردات M و والناتج الوطني الخام PIB في حين الدراسة الحالية سيتم تطرق إلى تكامل المشترك بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال فترة الممتدة بين 1970– 2005

- هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية سنة 2010-2011من إعداد :بهلول مقران و شملت هذه الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي: **حول وضعية الصادرات, فهل فعلا تعزز النمو الاقتصادي وما مدى أهمية دورها ؟**
- من أهم الفرضية لهذه الدراسة "**كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي ؟** "

عالجت هذه الدراسة بعرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصادرات و النمو الإقتصادي, مع إشارة إلى بعض النظريات المفسرة لها، يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة ما، حيث تعمل كل دولة جاهدة من أجل تحسين مكانة تجارتها الخارجية والعمل على تطوير الصادرات وترشيد الواردات.
كما وضحت هذه الدراسة على النمو الاقتصادي أنه ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة لأنه عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات.

وتأكدت أن الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري الدولي يدعو إلى لتحرير التجارة، لذا عملت الجزائر جاهدة إلى ترقية وتأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية، و رغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أصبح جليا أن سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها هي احد البدائل المناسبة من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصاديا.

ومن أهم النتيجة المتوصل لهذه الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، مع الإشارة إلى أن معلمة الصادرات المقدرة معنوية عند 5% التي تمثل في حقيقة الأمر المرونة أين كان النمو الاقتصادي مرن بالنسبة للصادرات في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصير.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة :**
- فترة الدراسة السابقة من **1970 – 2005** أما الدراسة الحالية هناك زيادة في الفترة من 1970- 2014
- الدراسة السابقة تم تقدير دراسة الاستقرارية السلسلة ومعرفة ما مدى إمكانية تطبيق نموذج تصحيح الخطأ، في حين الدراسة الحالية سيتم تطرق إلى تكامل المشترك بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث : تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات

- هذه الدراسة هي **مجلة الباحث عدد 01/ 2002** من إعداد: **وصاف سعيدي – جامعة ورقلة .**

تبين هذه الدراسة إلى تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر وتوصلت هذه الأخيرة إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، التي تبين سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي السريع .

تعد تنمية الصادرات أحد ركائز الأساسية في الجزائر كبقية الدول من خلال طرح جملة من الحوافز تصب جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية نحو اختراق الأسواق الدولية.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة :**
  - هذه الدراسة السابقة هي مجلة الباحث أما الدراسة الحالية مذكرة تخرج
  - الدراسة السابقة عددها 01/ 2002 أما الدراسة الحاليا الفترة الممتدة 1970- 2014
  - تم دراسة فيها العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي

المطلب الرابع : أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة الممتدة 1970– 2009

- هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية سنة 2010-2011 من إعداد :مصطفى بن ساحة و شملت دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي: **إلى أي مدى تسهم استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر ؟**
- من أهم الفرضية لهذه الدراسة "**صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يعزز أداء النمو اقتصادي في الجزائر** "

ركزت هذه الدراسة على التجارة الخارجية، وهي من أحد القطاعات الهامة التي ساهمت في رفع النمو الإقتصادي العالمي، فالصادرات تلعب دورا هاما في توسيع الأسواق وتوزيعها، وعليه فالصادرات ترتبط ارتباط وثيقا بالنمو الإقتصادي .

كما أوضحت هذه الدراسة مدى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري مما يستدعي تنويع الأنشطة الإنتاجية ودعمها لتقوى على المنافسة في الأسواق العالمية؛ كما يستوجب على السلطات وضع استراتيجيات بعيدة المدى لتنمية الصادرات الغير النفطية, وبالتالي اجتناب المخاطر الناجمة عن الصادرات.

لتصل هذه الدراسة في الأخير إلى استخلاص مفاده أن تنمية الصادرات يستلزم تطوير القدرات الإنتاجية والتغير الهيكلي للاقتصاد، اعتماد صناعة قوامها قطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعول على تنمية الصادرات غير النفطية والرفع من نسبة النمو الإقتصادي من جراء التوسيع في عملية التصدير .

ومن أهم النتيجة المتوصل لهذه الدراسة أن الجزائر اعتمدت على الصادرات النفطية، مما يجعلها عرضة للأزمات المختلة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة لاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة :**
- الدراسة السابقة تتكلم على الصادرات النفطية حالة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما الدراسة احاليا تتكلم على الصادرات حالة الجزائر عامة.
- تختلف الدراسة الحاليا بالدراسة السابقة بالقترة الممتدة في زيادة من 2009 إلى 2014
- استخدمت الدراسة السابقة مخرجات SPSS في حين تستخدم الدراسة الحاليا بمخرجاتEViews

الدراسات السابقة بالغة الأجنبية

أولا اللغة الإنجليزية:

الدراسة : yi wu,li zeng, The lmpact of Thrade liberalization on the Trade ,Balance in Developing countries, January 2008

اهتمت هذه الدراسة بدراسة أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري على البلدان النامية خلال الفترة (1970- 2004) وذالك من خلال تحليل كل من المحددات المتعلقة بالصادرات والواردات والميزان التجاري وإجراء المقارنة بين هذه المحددات، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 37 بلد ناميا. حيث لاحظ أن نسبة الواردات في 33 بلد تتزايد من الناتج الإجمالي على خلاف ما يحدث في الأربعة البلدان الباقية في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة الصادرات من الناتج الإجمالي لـ 28 بلد على غرار 09 بلدان الباقية التي تشهد العكس، أما نسبة الميزان التجاري من الناتج الإجمالي في تزايد كبير ومنه فإنه يمكن القول وجود علاقة قوية للمحدد الميزان التجاري لمختلف محددات كل من الواردات و الصادرات من الناتج الإجمالي .

الدراسة: Arab exports competitive in international markets reality and requirements. 2000 -2008

تبين في هذه الدراسة أن الأسواق الدولية هي ترابط وتكامل بين الأسواق الوطنية، والتي تتعامل فيما بينها بعمليات الإستاد وتصدير وغيرها من العمليات الاقتصادية، وبمعنى أخر أن سوق الدولية هي نطاق موضوعي وليس نطاقا مكانيا، من خلال هذه السوق تستطيع الدولة أن تكون فعالة في الاقتصاد العالمي بفعل التجارة الخارجية ولاعتمادها على مبدأ التخصيص وبتالي التحكم على مبدأ التخصيص الدولي وبتالي التحكم في قوة السوق (الطلب، العرض، التصدير، الإستاد) .

وعلى هذا الأساس تعمل الدول على إيجاد مكانة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، وقابليتها لتنافس وهذا من خلال تصريف منتجاتها من خلال عملية التصدير باعتبار أن التصدير (الصادرات) تمثل الوجه الحقيقي لقوة البلد نظر لمساهمته الفعالة في إحداث التنمية الاقتصادية.

ثانيا: اللغة الفرنسية.

الدراسة: Les exportations relation à la croissance économique au sein du Conseil de coopération du Golfe, les Etats (1999 – 1970)

لقد تطرقت هده الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي وكانت دراساتها بالدول شرق آسيا لبرهنة أن الإنتاج من أجل التصدير يقود إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد، كما اختبرت الدراسة في الجانب التطبيقي بعد أن استعرضت واقع اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي مدى تأثير خيار التصنيع الموجه محو الخارج EXPORT OREINETED INDUSTRIES لدول المجلس على النمو الإقصادي في المديين الطويل و القصير؛ وقد خلصت إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو لصادرات والنمو الاقتصادي على المدى القصير لدول المجلس, بمعنى أن التغير الصادرات يؤدي إلى النمو اقتصادي فقط على مدى القصير فقط ؛

أما في المدى الطويل هناك علاقة تبادلية في دولة البحرين و السعودية وعمان و الكويت أما في دولتي الإمارات و قطر فإن النمو الصادرات سبب في النمو الاقتصادي فقط بأجل الطويل. وتدل هذه النتائج على اعتماد الدول المجلس على الخارج وإن كانت بدراجات متفاوتة.

الدراسة : L'impact de la variation du taux de change réel sur la balance commerciale sur la croissance économique en Algérie

اتضحت في هذه الدراسة العلاقة ما بين سعر الصرف و الميزان المدفوعات وأثرهما على النمو الاقتصادي، حيث بينت التغيرات في سعر الصرف تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بإزالة الفائض أو العجز وتوجيه التدفقات رؤوس الأموال.

تعرضت الدراسة كذلك إلى العلاقة السببية بين النمو اقتصادي والصادرات، وذلك بغية إظهار مدى قدرة الصادرات الوطنية في تحفيز النمو اقتصادي، وبالعكس ما مدى قدرة النمو اقتصادي الممثل بالناتج المحلي إجمالي في تحفيز الإنتاج المحلي ومنه القدرة على التصدير .

حيث كان إظهار مدى تأثير سعر الصر الحقيقي على النمو اقتصادي، وذلك إلى جانب كل من عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الواسع، وإنفاق الحكومي وإنتاجية العامل، كعوامل من شأنها التأثير ي النمو اقتصادي .

كما بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية، هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج اقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا القول أن لتصدير مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد أي دولة وترجع هذه الأهمية إلى دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية و التنموية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والزيادة بمعدل النمو الإقتصادي الذي يعتبر أمر أكثر إلحاحا علي مستوي القطاع الإقتصادي لدولة التي تعمل جاهدة على تطور صادرتها من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه سنستعرض في الفصل الموالي إلى واقع الاقتصاد بالجزائر كحالة والسبل التي اتخذتها الدولة من أجل تطوير القطاع وإظهار العلاقة الرياضية بين النمو الاقتصادي والصادرات .

تمهيد

بعد الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي والصادرات التي شملها الفصل الأول، نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج واختبارات رياضية، تسهل القيام بعملية القياس الكمي الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر، باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبولا، وذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي التي سنستعملها في تحليلنا للنتائج، ومن أجل هذا سنتعرف أولا على الاختبارات التي تقوم على أساسها لهذه الدراسة وهو "**اختبار التكامل المشترك**" وذلك بالتعرف عليه في طرق تقديره لسلاسل الزمنية، ثم بعد ذلك نتطرق إلى التحليل الإحصائي و الاقتصادي لمتغيرات الدراسة، وصولا إلى الكشف عن مدى استقرارية هذه السلاسل لهذا الاختبار وفي الأخير نقوم بعرض مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة

المطلب الأول : وصف متغيرات الدارسة

تعبر متغيرات الدراسة أساسا عن بيانات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد الجزائري، للفترة الممتدة من سنة 1970، إلى سنة 2014، أي أن حجم العينة هو 45 مشاهدة.

سيتم من خلاله عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة، كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي و الإحصائي، ويرتكز مجتمع الدراسة على المجتمع الجزائري أي معرفة مدى تأثير الصادرات بالنمو الاقتصادي لمجتمع الجزائر.

تم الحصول على البيانات الحقيقية للاقتصاد الجزائري من البنك الدولي بأسعاره الثابتة (أي خالية من التضخم)، و اعتماد الوحدة مليار دولار أمريكي سنة أساس 2005، ويمكن عرض هذه المتغيرات على النحو التالي:

الفرع الأول : تطور متغيرات الدراسة

باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي سيتم التطرق إلى دراسة تطورات المتغيرين التاليتين خلال فتَّرة الدراسة:

- **الصادرات (expr)**: يعبر عن مدى مساهمته من سلع وخدمات في حجم النشاط الاقتصاد الوطني .
- **النمو الاقتصادي (pibr)**: يعبر عن الناتج الداخلي الخام كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي.

أولا: تطور الصادرات في الجزائر

يمثل التصدير في الجزائر، تدفق السلع و الخدمات و النقود من داخل الوطن إلى خارجه، في ضل احترام الإجراءات الجمركية و القانونية، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، والقيم بالأسعار الثابت للدولار الأمريكي

الجدول رقم (1-1) : تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)

الوحدة مليار دولار امريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
Expr	18,86	13,97	19,36	20,41	19,18	19,29	19,95	19,85	21,05
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
Expr	22,56	19,64	19,70	21,71	23,05	24,37	25,00	24,92	26,42
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Expr	26,53	28,65	29,62	29,62	29,35	29,92	28,90	30,72	33,03
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Expr	35,11	35,71	37,85	40,08	39,00	41,14	44,11	45,91	48,71
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Expr	47,55	47,26	48,02	46,56	46,56	45,30	43,58	41,10	41,18

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Excel؛ http://data.albankaldawli.org/country/algeria

ثانيا : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج الإجمالي الحقيقي يمكن أخذ صورة عن قوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق، والجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر خلال فترة الدراسة، والقيم بالدولار الأمريكي الثابت.

الجدول رقم :ا(1-2) : النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)

الوحدة مليار دولار امريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
Pibr	28,43	25,21	32,12	33,34	35,84	37,65	40,81	42,95	46,91
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
Pibr	50,42	50,82	52,34	55,69	58,70	64,28	64,54	64,54	64,09
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Pibr	63,44	66,24	66,77	65,96	67,15	65,74	65,15	67,63	70,40
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Pibr	71,17	74,80	77,20	78,90	82,53	87,16	93,43	97,45	103,20
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Pibr	104,95	108,52	110,69	112,46	116,51	119,77	123,73	127,19	132,02

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Excel؛ ؛ http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي ولاقتصادي لمتغيرات الدراسة

لدينا متغيرين لأربعة وخمسون مشاهدة تمثل سنوات الدراسة كما هو مبين في جدول التالي، سنتعرف الآن على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة كما يلي :

الجدول (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N =45	Minimum	maximum	Moyenne	Ecart type	%Cv
PIBR	132.0237	25.20531	72.58409	28.62809	%0.40
EXPR	48.71492	13.97174	29.62120	10.52174	% 0.35

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIBR:

أولا: التحليل الإحصائي

يتبين من القيم المتغيرة (PIBR) أن الناتج المحلي الناتج الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة كان محصورة بين أقل قيمة 25.20531مليار دولار مسجلة سنة 1971 وأعلى قيمة 132.0237مليار دولار مسجلة سنة 2014، بمتوسط بلغ 72.58409 مليار دولار تم الحصول عليها بالاعتماد على برنامج Eview0 9 .وبالانحراف المعياري قدره 28.62809 مليار دولار، وهو ما يعطينا فكرة عدم تجانس قيم السلسلة، وبالتالي درجة التقلب 0.40% مليار دولار التي تشير إلى تذبذب في هذه القيم المتغيرة.

تبين المعادلة الآتية تطور الناتج المحلي الجمالي الحقيقي كمتغير تابع لمتغير الزمن حيث يمكن التعبير عنه بكثير الحدود ممهد من الدرجة السادسة[1]:

$$PIBR= y=7E-05t^5-0,003t^4+0,091t^3-1,382t^2+12,57t$$
$$R^2 = 0,981$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة كما يبينه الشكل أدناه بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى تزايد لحركة(PIBR) حيث أن ميل اتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير الحدود من الدرجة الخامسة:

$$y = -1E-05x^5 + 0,001x^4 - 0,041x^3 + 0,557x^2 - 0,163x + 2$$
$$R^2 = 0,995$$

[1] Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, 2éme édition, économica, paris, 2012, p164

الشكل رقم (1.2): التطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014).

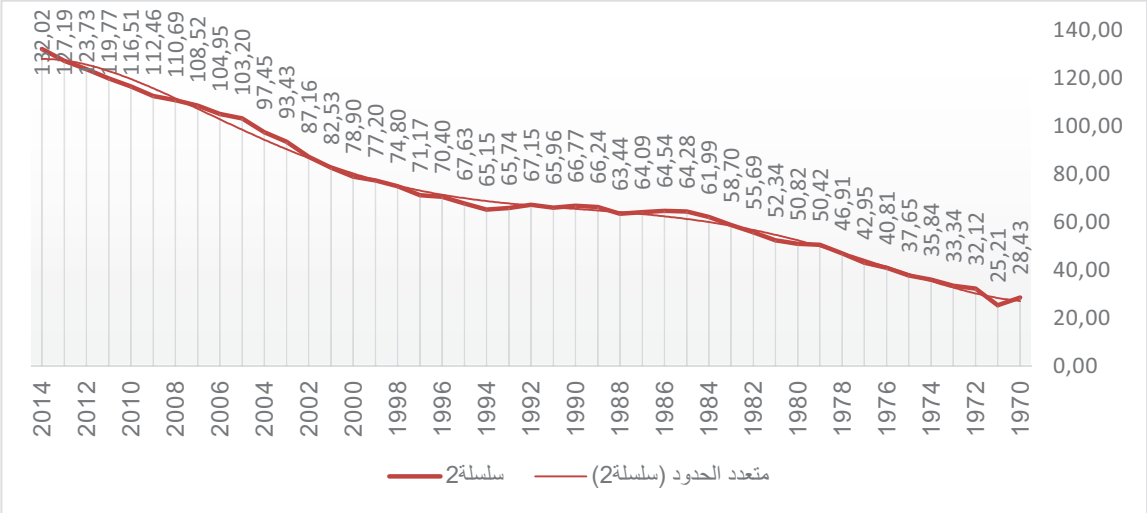

المصدر : بناء على مخرجات برنامج Excel

ثانيا: التحليل الاقتصادي PIBR :

1. **تحليل اقتصادي لناتج الداخلي الخام**: ويمكن تمثيلها بيانيا على النحو التالي[2]:

يبن الشكل أدناه أن الناتج الدخل الخام قد امتاز بالضعف في سنوات السبعينات والثمانينات، تماشيا مع الشروع في المخططات الاقتصادية أنداك، وتميزت تلك الفترة بالضعف أيضا على مستوى الاقتصاد الوطني نظرا لكونه في المرحلة الابتدائية التي اتسمت بوضع قاعدة اقتصادية وبرامج لتنمية من أجل الخروج من مرحلة التدهور الشاملة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت هي الأخرى مستويات ضعيفة بالرغم من تطورها الايجابي عبر الزمن حيث نلاحظ أنها انتقلت بخطوات متواضعة، من مستوى 7.17مليار دج سنة 1970 إلى 106.43 مليار دج سنة 1985 وصلتها بشكل تدريجي.

2. بالنسبة للفترة (**1991-1992**) التي بلغ فيها معدل النمو الناتج 24.46%، وكان في تزامن متسارع، يمكن تفسير ذلك بتقلص أسعار البترول بشكل حاد إلى 24.94 دولار سنة 1998 بعدما وصلت إلى 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 وهو ما أدى إلى انخفاض في صادرات المحروقات التي تقلصت إلى 9.82 مليار دولار بعدما وصلت إلى 13.38 مليار دولار سنة 1997، الأمر الذي أدى

[2] سلامي أحمد، " **الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية** " أطروحة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، سنة 2014

على زيادة طفيفة في حجم الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من 2770.16 مليار دج سنة 1997 إلى 2830.49 مليار دج سنة 1998 (بمعدل نموه قدره 1.81%).

3. بالنسبة لسنة **2009** فتعزى إلى تراجع أسعار البترول و الذي أحدث ركودا في الإقتصاد العالمي نجم عنه الأزمة المالية العالمية الأمر الذي أدى إلى انكماش حصيلة صادرات المحروقات ما ترتب عليه انخفاض الناتج الداخلي الخام لأول مرة خلال فترة الدراسة بنسبة بلغت (9.51%)، حيث هبط من مستوي 11090.02 مليار دج سنة 2008 إلى 10034.25 مليار دج سنة 2009 وقفز من مستوى 4747.82 مليار دج سنة 2008 إلى 5414.64مليار دج سنة 2009.

4. إن ارتفاع حجم الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة يعود بالأساس إلى ضعف قدرة الاستيعاب في الإقتصاد الوطني من جهة، وكذا الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعف في العشرية الأخيرة كنتيجة لتحسين البترول، ونخص بالذكر هنا الصادرات المحروقات أي أن الجزائر تحول إلى الخارج بترولها وغازها لبناء الادخار المالي المعطل وتستبدل مواردها غير المتجددة بمدخرات مكتنزة.

2. الصادرات EXPR.

أولا: التحليل الإحصائي[3]:

يتبين من القيم المعطاة (**EXPR**) أن الصادرات خلال فترة الدراسة كان محصورة بين أقل قيمة 13.97174مليار دولار مسجلة سنة 1971 و أعلى قيمة 49.71492 مليار دولار مسجلة سنة 2005 بمتوسط بلغ 29.62120 مليار دولار تم الحصول عليها بالاعتماد على برنامج Eview0 .9 وبالانحراف المعياري قدره 10.52173 مليار دولار وهو ما يترجم عدم تجانس قيم السلسلة، وبتالي درجة التقلب 0.36% مليار دولار التي تشير إلى تذبذب في هذه القيم المتغيرة.

تبين المعادلة الآتية تطور الناتج المحلي الجمالي الحقيقي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير الحدود ممهد من الدرجة السادسة: $y = 3E+30x^5 - 0,000x^4 + 0,031x^3 - 0,695x^2 + 6,656x$

$R=0.929$

$y = 3E+30x^6 + 6E-05x^5 - 0,003x^4 + 0,099x^3 - 1,381x^2 + 8,993x$

$R^2 = 0,948$

الشكل رقم (2.2): التطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1970-2014).

[3] **سلامي أحمد** مرجع سبق ذكره ص 90- 91

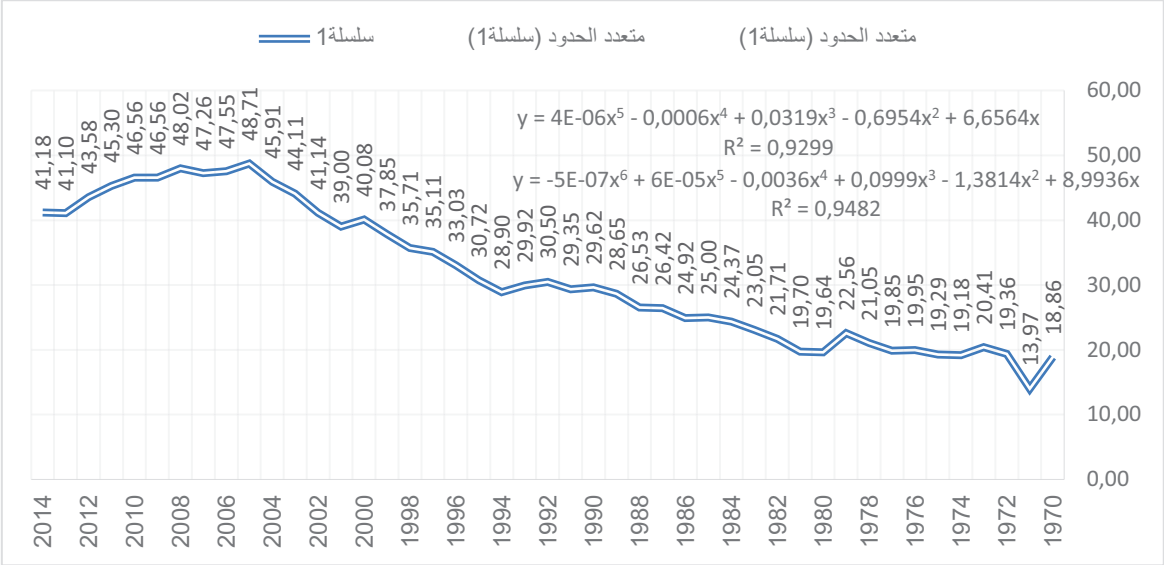

المصدر : بناء على مخرجات برنامج Excel

تحليل اقتصادي للصادرات: ويمكن تمثيلها بيانيا على النحو التالي:

الفترة من (1970–1979):

نقصت فيها قيمة الصادرات باستثناء سنة 1974 وبلغ معدل لهذه الفترة النسبة 18.9% فقط وهذا يذل على أن الجزائر عانت من نقص العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات، أي أن فجوة الصرف الأجنبي شكلت عائقا في طريق النمو الاقتصادي.

الفترة من (1980–1985): عرفت الزيادة في الصادرات وشهد نوعا من الاستقرار في حدود 25.1% كمتوسط سنوي في هذه الفترة.

الفترة من (1986–1990):

شهد هبوطا كبيرا وصل إلى 24.9% سنة 1986، و هذه الأخيرة قد عرفت انخفاضا في عوائدنا من العملة الصعبة بحوالي 26% مما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية لسنة 1987 بـ26%، وفي سنة 1988 بـ25%، أضف إلى ذلك انخفاض في مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي إلغاء المشاريع الإستثمارية الهامة كانت مسطرة وتنتظر التنفيذ[4] ، وكل هذا في الحقيقة راجع إلى انهيار أسعار المحروقات التي مثلت حصة الأسد

[4] فكرون سعيد، **التغيرات المالية و القضية التنمية بالمجتمعات النامية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23، منشورات الجامعة التوري قسنطينة، جوان ، 2005 ص 78.

في الصادرات الجزائرية. وقد عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 بلغ 114.7%، لينخفض من جديد ولكن بشكل أكثر حدة، مسجلا بذلك رقما قياسيا بلغ 62.8% سنة 1988 فلو أن الجزائر لم يكن لذيها بترول أو غاز فإن صادراتنا لا تغطي سوى نسبة ضئيلة جدا من الواردات !، وبكلمة واحدة، لن نستطيع حتى تغذية الجزائريين ! لكن بعدها ارتفع معدل تدريجيا حتى بلغ معدل 93.2 % سنة 1990، لكن دون أن ترتفع صادراتها.

الفترة من (1991–1995):

بعدما وصل سنة 1991 إلى 124.3% مستدلا على ارتفاع قيمة الصادات الكلية بارتفاع أسعار البترول، وشهدت انحدارا متواصلا للسنوات 1992؛ 1993 و1994بلغ على الترتيب 108.9%؛ 93.7%؛ 80.7 % وسببه تدهور أسعار البترول إلى غاية الفترة الممتدة ما بين 1992و 1994 ، وهذا بالرغم من إلغاء ا لتراخيص العامة للإستاد، وبالرغم من صدور التعليمة رقم 625 والمتعلقة باستيراد المواد الضرورية والحد من استراد الكماليات.

الفترة (1996–2011):

بداية من سنة 1996 أصبحت قيمة الصادرات في تزايد فاق نسبة 100 % في كل السنوات، وهذا باستثناء سنتي 1998و 2009 ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسة الضغط الممارس على الطلب، تبعا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي نقص الطلب على السلع الاستهلاكية لارتفاع الأسعار، أيضا نقص المواد التجهيزية و الوسطية، لإنهاء عملية إعادة الهيكلة المؤسسات العمومية التي استوردت الكثير دون أن تكون فعالة وهذا في مقابل ارتفاع الملاحظ في قيمة الصادرات الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، التي وصلت إلى 21.7 دولار للبرميل سنة 1996 بعدما بلغ سعره 17.6دولار للبرميل سنة 1995.

بنظرة شاملة على طول فترة الدراسة (1970–2014)، نجد أن متوسط نسبة التغطية الصادرات خلال فترة الدراسة هو أكبر من الواحد، وسجل خلالها رقميين قياسيين؛ الأدنى سنة 1988 بمقدار 62.8% والأعلى تحقق سنة 2006 بمقدار 222.7%، هذا الأخير كان نتيجة انفجار الذي عرفته قيمة الصادرات المحروقات التي تتضاعف بين 2001و 2006.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية لدراسة .

الفرع الأول : اختبار النموذج :

أولا : الاختبارات الشخصية

1. اختبار للاستقرارية:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية لتأكد من استقرار البواقي e_t قد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر إجراء حيث تستلزم Augmented Diky and Fuller في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخال بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة.

1.1 مفهوم التكامل المشترك: Cointegration

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين X_t, Y_t أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إدا ما أخذت كل على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بالقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان X_t, Y_t متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة الصفر. أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجود بين متغيرين X_t, Y_t ويتعين تحقق الشروط التالية [5]:

$$Y_t \sim I \quad (1)$$

$$X_t \sim I \quad (1)$$

$$Y_t = \mathrm{a}+\mathrm{b}\, X_t + u_t$$

$$u_t \sim I(1)$$

[5] مومو بلال، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي**، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،غير منشورة، سنة 2013.

2.1خصائص رتبة التكامل:

نقول أن السلسلة X_t متكاملة من الرتبة "d" إذا ما تطلب جعلها مستقرة "d" من الفروق.

- لتكن السلسلة X_t مستقرة و السلسلة Y_t متكاملة من الرتبة "1" .

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(0) \end{matrix}\right\} \longrightarrow \quad X_t + Y_t \to I(0)$$

- لتكن السلسلتان Y_t و X_t سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة "d"

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(0) \end{matrix}\right\} \longrightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(0)$$

- لتكن Y_t و X_t سلسلتان مختلفتان في رتبة التكامل:

$$d_1 < d_2 \qquad \left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(0) \end{matrix}\right\} \longrightarrow \quad \alpha x_t + \beta y_t \to I(0)$$

- لتكن السلسلتان Y_t و X_t إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى، ثم اتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية، فالسلسلتان ليستا في تكامل مشترك.
- إذا كان للسلسلتين Y_t و X_t اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة؛ فالسلسلتان في تكامل مشترك.

يعتبر شرط السكون أساسا لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية (y_t)

ساكنة Stationery إذا تحققت الخصائص التالية:

1. ثبات متوسط القي عبر الزمن $E(y_t) = \mu$
2. ثبات التباين Variance عبر الزمن $\sigma^2 = Var(X_t) = E(y_t - u)^2$
3. أن يكون covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين قيمتين y_t و y_{t-1} وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحاب عنده التغاير.

$$\gamma_k = COV(y_t, y_{1+k}) = E(y_t - \mu)(y_{1+k} - \mu)$$

حيث هن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير γ_k ثوابت.

هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومنها:

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لـــ Engel Granger: إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل جرانجر **Granger** سنة 1983، وأنجل و جرانجر **Engel** et **Granger** سنة1987، يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم مفاهيم جديدة في مجال القياس الاقتصادي، وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية. ولإجراء هذا الاختبار نتبع مرحلتين التاليتين[6]:

- **الشرط الضروري لتكامل المشترك**: وهو كون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حيث إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة ليست من نفس الدرجة، لا يمكن أن تتصف بتكامل المشترك. Two series are not cointegrated

- **تقدير العلاقة في المدى الطويل**: إذا كان الشرط ضروري محقق، نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين $Y_t = a_1 X_t + a_0 + \varepsilon_t$ بواسطة المربعات الصغرى OLS، ومنه لكي نقبل وجود تكامل مشترك ينبغي أن تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من درجة صفر.

I. **اختبار التكامل المشترك لـــ** Durbin Waston: و هذا الاختبار بديل وسريع يمكن استخدامه لمعرفة مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغير التابع و المتغيرة المستقلة و لتطبيق اختبار (DW Test) نقوم باستخدام قيمة (DW) المقدرة في معادلة انحدار التكامل المشترك أو معادلة المدى الطويل و نختبر فرضية العدم d=0 بدلا من d=2 و منه إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيم الجدولة عند مستوى المعنوية المحدد، فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك، و إذا تجاوزتها فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك .

[6] أحمد زكان، " **العلاقة السببية و علاقة التكامل المشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر** " (مجلة الاقتصاد 123المعاصر)، العدد 1 أفريل 2007 ، ص 121

II. اختبار التكامل المشترك لـــ Jehansen Juselius :

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح Johansen (1988) اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين [7]:

الخطوة الأولى : حساب البواقي $\hat{u}_t$ $\hat{v}_t$; انطلاقا من النموذجين التاليين :

$$\nabla Y_t = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + ...\hat{\Phi}_p + \nabla Y_{t-p} + u_t$$

$$Y_{t-1} = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + ...\hat{\Phi}_p + \nabla Y_{t-p} + v_t$$

مع:

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}$$

u_t و v_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k,T) حيث k هو عدد المتغيرات و T عدد المشاهدات.

الخطوة الثانية : حساب مصفوفات التباين- التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية

نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (k,k) انطلاقا من بواقي التقدير u_t و v_t

$$\hat{\Sigma}_{uu} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} u_t u_t^{'}$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} v_t v_t^{'}$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} u_t v_t^{'}$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} v_t u_t^{'}$$

ثم يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k,k) المحسوبة كما يلي :

$$\hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\hat{\Sigma}_{vu}\hat{\Sigma}_{uu}^{-1}\hat{\Sigma}_{uv}$$

6 أ.د .كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق " **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**" (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية) السنة العاشرة – العدد الثالث والثلاثون، ستة 2012 .

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقتراح Johansen اختبارين :

1-اختبار الأثر Trace:

يتم اختبار الفرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك، مقابل النموذج العام غير المقيد r=q وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية[8]:

$$\lambda_{Trace}(T) = -T\sum_{i=r+1}^{P}\ln\left(1-\hat{\lambda}_t\right)$$

يعرف كلا من :

T: حجم العينة.

r: عدد متجهات التكامل المشترك.

$\lambda_{r+1},\ldots\lambda_p$: هي أصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل مشترك يساوي على الأكثر r أي أن عدد هذه متجهات يقل أو يساوي r.

2-اختبار القيمة الذاتية القصوى Max λ: الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{\max}(r,r+1) = -T\ln\left(1-\hat{\lambda}_{r+1}\right)$$

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1من متجهات التكامل المشترك. فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانLR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود إي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك.

[8] د. محمد شيخي "**طرق الاقتصاد القياسي**"محاضرات وتطبيقات – الطبعة الأولى، ض 54

الفرع الثالث: اختبار السببية.

- **سببية جرانجر[9]:**

قام جراجر بوضع مصطلحي السببية والخارجية بحيث يكون المتغير y_1مسبب ل y_2إذا تحسنت القيمة التنبؤية لـ $y1$عند إدخال المعلومة المتعلقة ب y_2؛ ويقال أنx تسبب في y عن طريق القيم السابقة للمتغير x بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y فقط؛ فلو أنx وy يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين x وy في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من x وy .

وفي سنة 1969 قام Granger اختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، ويجري هذا الاختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرين y_2 وy_1المستقرين كالتالي[10]:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{12}^1 & \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 & \phi_{22}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \phi_{1p}^1 & \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 & \phi_{2p}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0):

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots b_p^1 = 0$$

فانا هذا يعني أن (y_{2t}) لا يسبب (y_{1t})؛ وإذا تم قبول الفرضية (H_0):

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \cdots a_p^2 = 0$$

فهذا يعني أن (y_{1t}) لا يسبب في (y_{2t})؛ وإذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t}) يسبب في (Y_{2t}) و(Y_{2t}) يسبب ي (Y_{1t}) فتكون هنالك حلقة رجعية.

[9] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000ص 623.

[10] عبد القادر محمد عبد القادر عطية **مرجع سبق ذكره ص**

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها:

I. الطريقة المستخدمة :

لعرض دراسة العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و الصادرات سنستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الوطني وذلك عن الفترة (1970.2014)، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية التي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة أنجل وجرانجر Engle et Granger(1987)لتحليل التكامل المشترك .إضافة إلى منهجية السببية لـ Granger.وإن طريقة تحليل التكامل المشترك التي سنستخدمها تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

II. نموذج الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خط لتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و الصادرات على النحو التالي:

المطلب الأول :عرض النتائج المتوصل إليها

من خلال تطبيق التكامل المشترك **Cointegration**، وهو اختبار لتأكيد استقرارية السلاسل الزمنية على متغيرات الدراسة، باعتماد على **eviews9**، والذي سيتم استخدامه في تحليل التالي:

أولا : الاختبارات التشخيصية

1. اختبار الاستقرارية:

يهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج الداخلي الخام و الصادرات خلال الفترة (1970.2014)، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى. حيث تكون "السلسلة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن" ولتأكيد ذلك أو نفيه، يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين، وهما : اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليب . بيرون (Phillips Perron)،

وفيما يلي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين :

الجدول رقم (4-1): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى)

	نوع الاختبار	نوع النموذج	expr القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	pibr القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DEXPR القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DPIBR القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
السلسلة الزمنية	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) : يوجد جذر وحدة	(1)	1.488989 -1.948495 0.9643	4.592427 -1.948686 1.0000	-6.591664 -1.948686 0.0000	-14.24718 -1.948886 0.0000
		(2)	-0.843108 -2.929734 0.7966	1.103961 -2.931404 0.9969	-7.408513 -2.931404 0.0000	-14.04995 -2.933158 0.0000
		(3)	-1.487202 -3.515523 0.8191	-0.090411 -3.518090 0.9935	-7.587690 -3.518090 0.0000	-13.88986 -3.520787 0.0000
	اختبار فيليب بيرون (PP) : يوجد جذر وحدة	(1)	1.423297 -1.948495 0.9594	6.183630 -1.948495 1.0000	-19.01020 -1.948886 0.0000	-2.659210 -1.948686 0.0090
		(2)	-0.845512 -2.929734 0.7959	1.458960 -2.929734 0.9989	-19.22748 -2.933158 0.0001	-6.059527 -2.931404 0.0000
		(3)	-3.515523 -3.515523 0.7141	-0.515781 -3.515523 0.9791	-18.30523 -3.520787 0.0000	-6.184293 -3.518090 0.0000

المصدر : إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى)، يتضح أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للسلسة **expr** أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinno في كلا من اختبار ADFو PP وذلك في جميع النماذج وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%، وهذا يقود إلى أن السلسلة غير مستقرة، وتحتوي على جذر وحدوي.

ونفس القول ينطبق على السلسة **pibr**، فهي الأخرى غير مستقرة. الآن نطبق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين. الجدول السابق يكشف النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها. حيث نلاحظ أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وذلك لجميع النماذج، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (**expr**)و (**pibr**) ومستقرتين و متكاملتان من الدرجة الأولى،

الشكل رقم (3-1) : سلسلة الصادرات للفروق الأولى

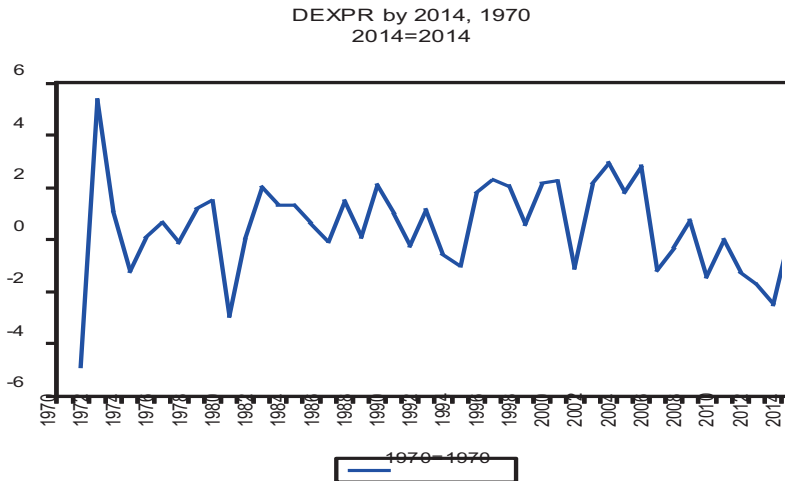

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-2) : سلسلة الناتج الداخلي الخام للفروق الأولى

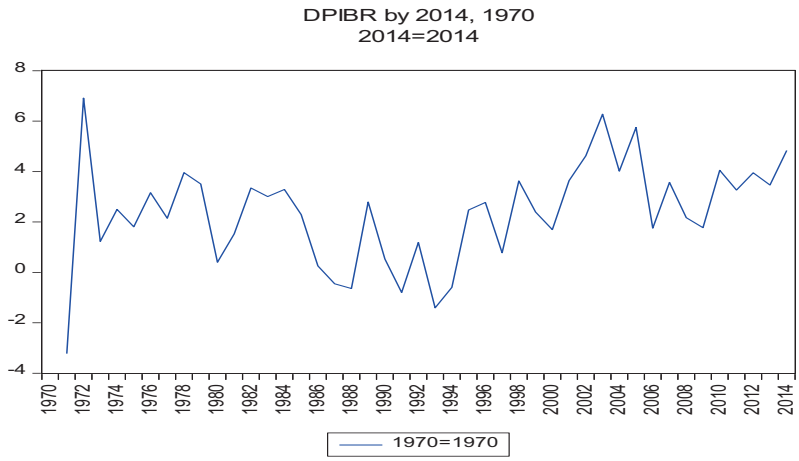

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews

ثانيا: اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجراجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. تكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالآتي :

1. **تقدير معادلة لانحدار التكامل المشترك:** بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء انحدار الصادرات على الناتج الداخلي الخام، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية:

$$PIBR = -7.16220769295 + 2.5250191407*EXPR$$

2. **اختبار درجة التكامل :**

إن عدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج يعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينها، وهذا يعني عدم وجود متجهات التكامل بين المتغيرات في المدى الطويل، ذلك لان وجود علاقة طويلة الأجل يتطلب توفر شرطين وهما:

- أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس المستوى؛
- يجب أن يكون هذا المستوى أكبر من (0) I؛

وحسب النتائج المتحصل عليها من اختبر الاستقرارية كالتالي:

الجدول رقم (5): اختبار درجة التكامل .

المتغير	PIBR	EXPR
المستوى	I (1)	I (1)

المصدر: من إعداد الطالب

3. دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير:

الآن نبحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، حيث يكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير ، حيث سنقوم بتقدير المعادلة لاختبار جذر الوحدة، وعلينا أن نتأكد من أن البواقي مستقرة. لهذا الغرض سنقوم بفحص بواقي المعادلة المقدرة، ثم نقوم بإجراء اختباري ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها. وقبل ذلك سنقوم برسم بياني لقيم بواقي التقدير، حيث نحصل على الشكل التالي :

الجدول رقم (4-1): : بواقي معادلة انحدار معادلة التكامل مشترك .

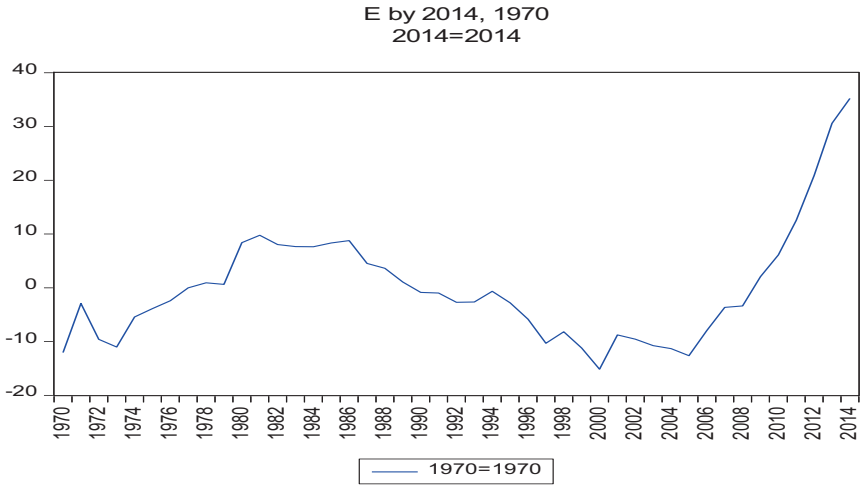

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews

من الواضح أن سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك ليست مستقرة. ذلك أنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولتأكيد ذلك سنقوم بإجراء اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (4-2): : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج	النموذج (1):بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2) : مع ثابت		النموذج (3) : مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-1.543239	-0.387892	-1.286089	-0.044666	0.829093	-0.023445
القيمة الحرجة	-1.949097	-1.948495	-2.935001	-2.929734	-3.515523	-3.515523
الاحتمال الحرج	0.1139	0.5386	0.6270	0.9490	0.9997	0.9947

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews

تبين نتائج الجدول أعلاه عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنة قيمة الجدولية مع قيمة الإحصائية اختبار(ADF) وإحصائية اختبار فيليب بيرون (PP)بالنسبة لجميع النماذج. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج التي هي أكبر من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي نؤكد على عدم استقرارية سلسلة البواقي وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الصادرات و الناتج الداخلي الخام في الجزائر وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM، وعليه يمكن القول بأن تحركات الصادرات الجزائري لا تعتمد على تحركات الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة مما يعزز هذه النتيجة ملاحظة الترابط المحدود في الأجل الطويل بين الناتج الداخلي الخام حيث بلغ معامل الارتباط الخطي ما قيمته (-0,30) وهو ارتباط ضعيف وغير معنوي عند مستوى 5%ولاة حتى عند مستوى معنوية10%. وللتأكد من اتجاه العلاقة السببية الناتج الداخلي الخام، استخدمنا اختبار جرانجر للسببية.

الفرع الثاني : اختبار النموذج :

1. لاختبار السببية:

يستخدم اختبار جرانجر للسببية للكشف عن وجود أو غياب علاقة السببية في أجل القصير بين كل من المتغيرين على حدى، ويتم تحديد وجود السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة، ولكن قبل إجراء اختبار جرانجر لسببية، يجب أولا تحديد درجة الإبطاء المناسبة، والتي تتحدد بأقل قيمة لمعاير التالية AIC و SCH كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (6) درجة الإبطاء المناسبة

درجة الإبطاء	1	2	3	4
SCH	8.16	7.81	7.77	**7.97**
AIC	7.92	7.40	7.19	**7.22**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews

إن درجة الإبطاء المناسبة هي: P=3 لأنها تقلل من معياري المفاضلة المبينة في الجدول لأن وبعد معرفة درجة الإبطاء المناسبة يمكننا إجراء اختبار جرانجر لسببية. الجدول الآتي يكشف عن نتائج الاختبار :

الجدول رقم (7)اختبار جرانجر لسببية *Granger*

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/03/16 Time: 19:36
Sample: 1970 2014
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPIBR does not Granger Cause DEXPR	41	1.25511	0.3052
DEXPR does not Granger Cause DPIBR		1.02202	0.3950

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما. وطبقا لجراجر تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن الناتج الداخلي الخام لا يسبب في الصادرات وكذلك نجد أن الصادرات لا تسبب الناتج وما يعزز ذلك هو نسبة الاحتمال الحرج الأكبر من مستوى المعنوية 5% و هذا يدل على قبول الفرضية العديمة، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين وبالتالي يمكنا القول بأن الصادرات والناتج الداخل الخام لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعطاة بالدراسة، وهو ما يؤكد النتائج المتوصل إليها سابقا بإتباع أسلوب التكامل المشترك لأنجل . جرانجر. وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

1- تحليل نتائج الإستقرارية.

- أشارت اغلب نتائج الاختبارات إلى أن القيم الاحتمالية اكبر من (0.05) عن نماذج الثلاثة الأول و الثابت و اتجاه العام مع الثابت ,أي أن متغيرين النمو الاقتصادي و الصادرات غير مستقرين في المستوى.
- بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى كانت نتيجة احتمالات الغالبية العظمى من اختبارات جذر الوحدة لكل من متغير النمو الاقتصادي والصادرات هي أقل من (0.05) في الفروق الدرجة الأولى على أنهما مستقرين في نفس المستوى عند الدرجة الأولى. I(1)
- بما أن المتغيرين مستقران في نفس الدرجة فهذا دليل على إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بينهم الأمر الذي يؤدي بنا إلى اختبارات التكامل مشترك.

2. تحليل نتائج اختبارات التكامل المشترك.

- عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنتها بالقيمة الجدولية مع قيم إحصائية لاختبار(ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) بالنسبة لجميع النماذج. بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وهذا ما **ينفي** صحة الفرضية الأساسية للبحث.

3. تحليل نتائج اختبارات السببية.

- يشير الجدول رقم () قبول الفرضية العديمة، أي أن الناتج الداخلي الخام لا يسبب في الصادرات وكذلك الصادرات لا تسبب الناتج الداخلي الخام.
- تدل نتائج اختبار السببية على المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة، من خلال العلاقة بين نمو الاقتصادي و صادرات، حيث كانت السلاسل مستقرة من عدمها،الذي تطلب إجراء اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر، بالإضافة إلى استخدام منهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من عدم وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، وهو ما يؤكد النتائج المتوصل إليها بإتباع منهجية التكامل المشترك لأنجل . جرانجر. تختلف عن النتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل و التأثير المتبادل فيما بينهما، وكذا توضيح العلاقة التي تربط بينهما وذلك باستخدام الأسلوب القياسي لتقدير هذه العلاقة .

كما استعرضنا في هذه الدراسة كذلك العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و الصادرات، وذلك بغية إظهار مدى قدرة الصادرات الوطنية في تحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الدراسة خلصت إلى غياب تأثير بين المتغيرين إحصائيا، وبالتالي **عدم صحة الفرضية الأساسية للبحث**. وهذا يختلف عن النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي.

انطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة، وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في فصلين، تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج نلخصها في ما يلي:

أولا – النتائج

- بالنسبة لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، تم استخدام اختبار لفحص إستقرارية السلاسل الزمنية بحيث أظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بقيمها الثابتة على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عن المستوى، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى، مما أكد على أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات على المدى البعيد، قمنا باستخدام طريقة Engle Granger الذي يكشف عن غياب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

- عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنتها بالقيمة الجدولية مع قيم إحصائية لاختبارين (ADF –PP) بالنسبة لجميع النماذج. بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وهذا ما **ينفي** صحة الفرضية الأساسية للبحث.

- تدل نتائج اختبار السببية على المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد، بمعنى أن أي منهما لا يسبب الآخر، وهذا لا تتوافق مع نتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي

ثانيا توصيات:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

- الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي و السياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات المادية و البشرية.

- قبل تطرق إلى أي دراسة المراد إليها لابد من ضبط و التحقق من صحة المعطيات لإخراج نموذج قياسي جيد .

- الأخذ بعين الاعتبار فترة زمنية طويلة للحصول على نموذج قياسية مثلى ؛

ثالثا أفاق الدراسة

- دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (مقارنة بين الجزائر و تونس)؛

- دراسة التكامل المشترك لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل؛

- دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1965 إلى 2015؛

قائمة المراجع:

أولا– المراجع باللغة العربية:

أ –الكتب:

1. السواعي خالد محمد " التجارة و التنمية " **دار المناهج لنشر والتوزيع** , عمان, الأردن, الطبعة الأولى,
2. السيد محمد أحمد السريتي " **التجارة الخارجية** " الدار الجامعية 84 شارع زكريا طبعة 2009 ..
3. بختي حسان " **تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية الواقع و المتطلبات** " (2000- 2008).
4. عطا الله علي الزبون " **التجارة الخارجية** " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبعة العربية 2005
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
6. محمد شيخي " **طرق الاقتصاد القياسي** "محاضرات وتطبيقات – الطبعة الأولى.
7. موسي سعيد مطر, حسام داود وآخرون " **التجارة الخارجية** " دار صفاء للنشر و التوزيع ــ عمان الطبعة الأولى 1421 - 2001.

ب. الأطروحات و المذكرات

1. مومو بلال،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي**، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،غير منشورة، سنة2013.
2. سلامي أحمد، " **الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية** " أطروحة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، سنة 2014.

3. عبد الر ا زق بن هارون بعنوان" **الإستراتجية ترقية الصادرات غير النفطية وآثارها على النمو الاقتصادي قطاع الزراعي**، (حالة التمور الجزائرية)، منشورة، سنة 2013/2012.

4. وعيل ملود، **محددات الحديثة لنمو الاقتصاد في دول العربية وسبل تفعيلها** (حالة الجزائر، مصر، السعودية) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، فترة الممتدة 1990-2010.

5. بهلول مقران، "**علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي** "، (حالة الجزائر الفترة 1970-2005)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 201

6. عبد قادر غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**،(حالة الجزائر الفترة 1990-2006)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، منشورة، جامعة ورقلة، كلية العلوم التسيير، سنة 2009.

7. طاهر أحمد " **تنمية الصادرات خارج المحروقات**"(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة لسانس، منشورة، جامعة ورقلة، كلية علوم التسيير سنة 2012-2013.

ج. المجلات العلمية الملتقيات والمقالات

1. أحمد زكان، " **العلاقة السببية و علاقة التكامل المشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر** "(مجلة الاقتصاد 123المعاصر)، العدد 1 أفريل2007

2. . كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق " **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**" (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية)، العدد الثالث والثلاثون، ستة . 2012 .

3. فكرون سعيد، **التغيرات المالية و القضية التنمية بالمجتمعات النامية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23، منشورات الجامعة النتوري قسنطينة، جوان 2005.

4. وصاف سعيدي **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر– جامعة ورقلة** عدد01 / 2002

ح. مواقع الانترنيت:

المصدر:بيانات البنك الدولي تاريخ الإطلاع 15-04-2016 ،على الخط http://data.albankaldawli.org/country/algeria

المراجع بالغة الأجنبية:

أولا– اللغة الفرنسية.

1. Les **exportations relation à la croissance économique** au sein du Conseil de coopération du Golfe, les Etats (1999 - 1970).
2. L'impact de **la variation du taux de change réel sur la balance commerciale sur la croissance économique** en Algérie
3. Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie**, 2éme édition, économica, paris, 2012, p164

ثانيا– اللغة الإنجليزية:

1. yi wu,li zeng, **The lmpact of Thrade liberalization on the Trade Balance in Developing countries**, January 2008 ,
2. Arab **exports competitive in international markets reality and requirements** 2008 -2000

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	**تطور كلا من الصادرات و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970–2014)**	44
1–1	**نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية لصادرات** كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	45
2–1	**نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية الناتج الداخلي** الخام كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	46
1–2	**نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى لصادرات DEXPE** كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	47
2–2	**نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى الناتج الداخلي الخام DPIR** كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	48
1–3	يمثل السلاسل الزمنية لسلسة الأصلية كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr	49
2–3	يمثل السلاسل الزمنية لسلسة **المحولة للفروق من الدرجة الأولى** كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr	50
1–4	يمثل السلاسل الزمنية لسلسة الأصلية كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr	51
2–4	يمثل السلاسل الزمنية لسلسة **المحولة للفروق من الدرجة الأولى** كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr	52
1–5	**نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير كلا Expr و Pibr لإختبار (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)**	53
2–5	**نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير كلا Expr و Pibr لإختبار (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)**	54

الملحق رقم (1): تطور كلا من الصادرات و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات بالأسعار الثابتة	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة
1970	18,86	28,43
1971	13,97	25,21
1972	19,36	32,12
1973	20,41	33,34
1974	19,18	35,84
1975	19,29	37,65
1976	19,95	40,81
1977	19,85	42,95
1978	21,05	46,91
1979	22,56	50,42
1980	19,64	50,82
1981	19,70	52,34
1982	21,71	55,69
1983	23,05	58,70
1984	24,37	61,99
1985	25,00	64,28
1986	24,92	64,54
1987	26,42	64,09
1988	26,53	63,44
1989	28,65	66,24
1990	29,62	66,77
1991	29,35	65,96
1992	30,50	67,15
1993	29,92	65,74
1994	28,90	65,15
1995	30,72	67,63
1996	33,03	70,40
1997	35,11	71,17
1998	35,71	74,80
1999	37,85	77,20
2000	40,08	78,90
2001	39,00	82,53
2002	41,14	87,16
2003	44,11	93,43
2004	45,91	97,45
2005	48,71	103,20
2006	47,55	104,95
2007	47,26	108,52
2008	48,02	110,69
2009	46,56	112,46
2010	46,56	116,51
2011	45,30	119,77
2012	43,58	123,73
2013	41,10	127,19
2014	41,18	132,02

المصدر: بيانات البنك الدولي تاريخ الإطلاع 15-04-2016 ،على الخط http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الملحق رقم (1-1): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية لصادرات Expr

كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

lull Hypothesis: EXPR has a unit root
xogenous: None
ag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
ugmented Dickey-Fuller test statistic		1.488989	0.9643
est critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

Null Hypothesis: EXPR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.423297	0.9594
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

Null Hypothesis: EXPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.843108	0.7966
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

Null Hypothesis: EXPR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.845512	0.7959
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

Null Hypothesis: EXPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
ugmented Dickey-Fuller test statistic		-1.487202	0.8191
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

Null Hypothesis: EXPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.744711	0.7141
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

الملحق رقم (1-2): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية الناتج الداخلي الخام Pib

كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.592427	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.183630	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.103961	0.9969
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.458960	0.9989
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

lull Hypothesis: PIBR has a unit root
xogenous: Constant, Linear Trend
ag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
ugmented Dickey-Fuller test statistic		-0.090411	0.9935
est critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.515781	0.9791
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

الملحق رقم (2–1): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى

لصادرات DEXPE كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: DEXPR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.591664	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: DEXPR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.648653	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: DEXPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.408513	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DEXPR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.243897	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DEXPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.587690	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: DEXPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.371576	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

الملحق رقم (2–2): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى

الناتج الداخلي الخام DPIR كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.173023	0.2160
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.659210	0.0090
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.800045	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.059527	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.922050	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.184293	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

الملحق رقم (3-1): السلاسل الزمنية لسلسة الأصلية كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr

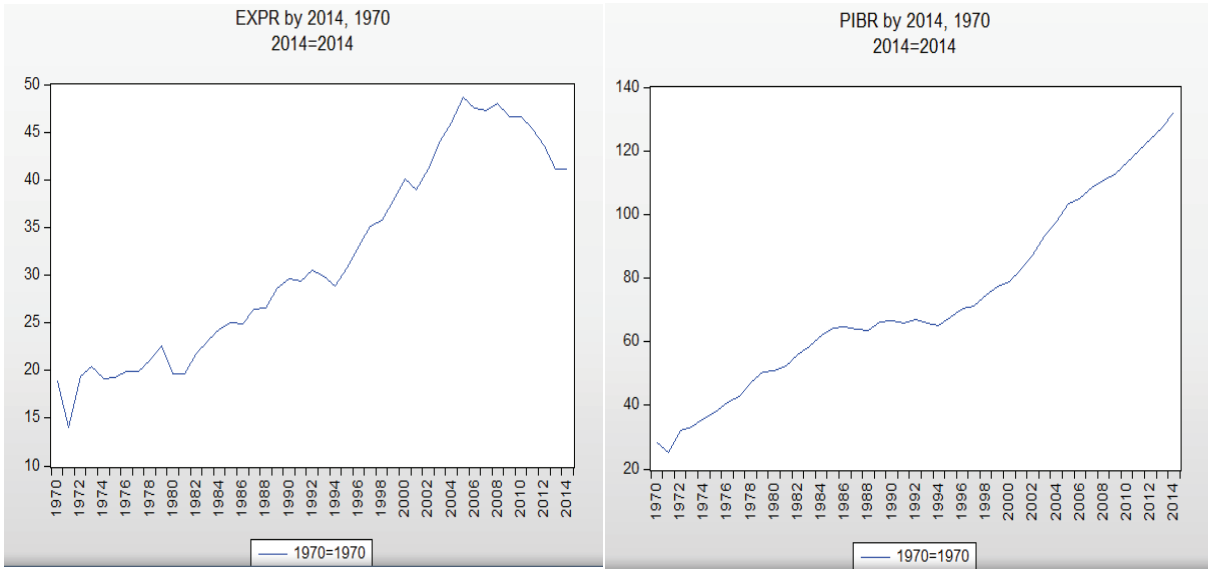

الملحق رقم (3-3): السلاسل الزمنية لسلسة **المحولة للفروق من الدرجة الأولى** كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr

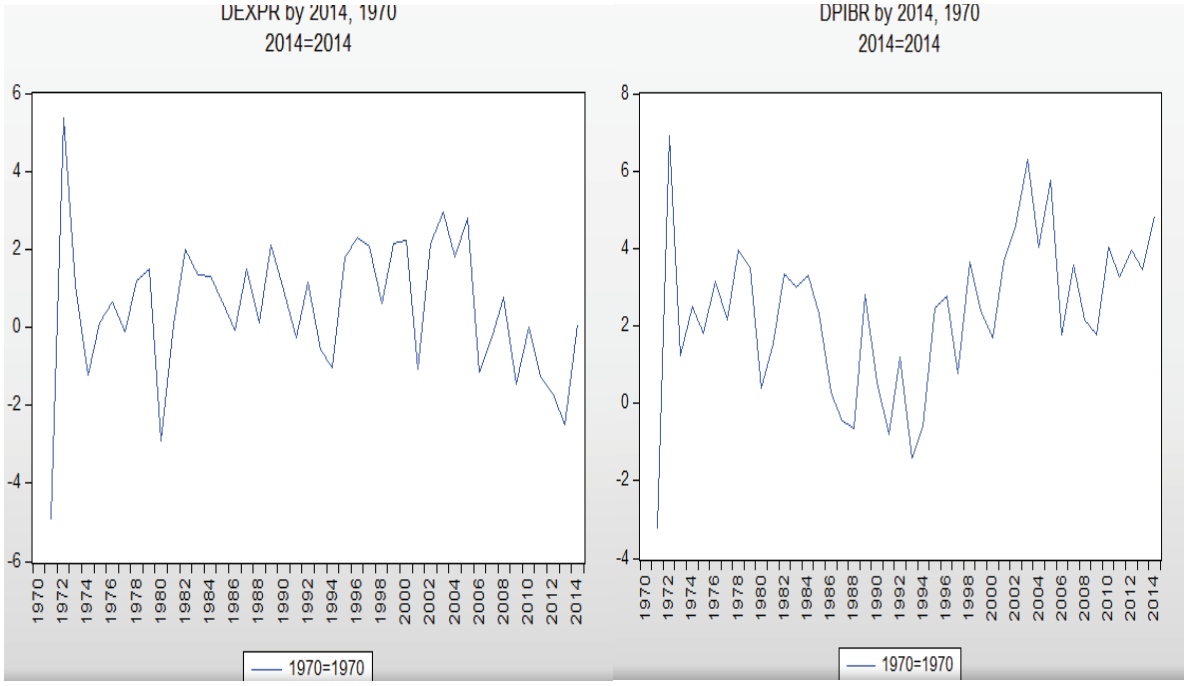

الملحق رقم (4-1): السلاسل الزمنية لسلسة الأصلية كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr

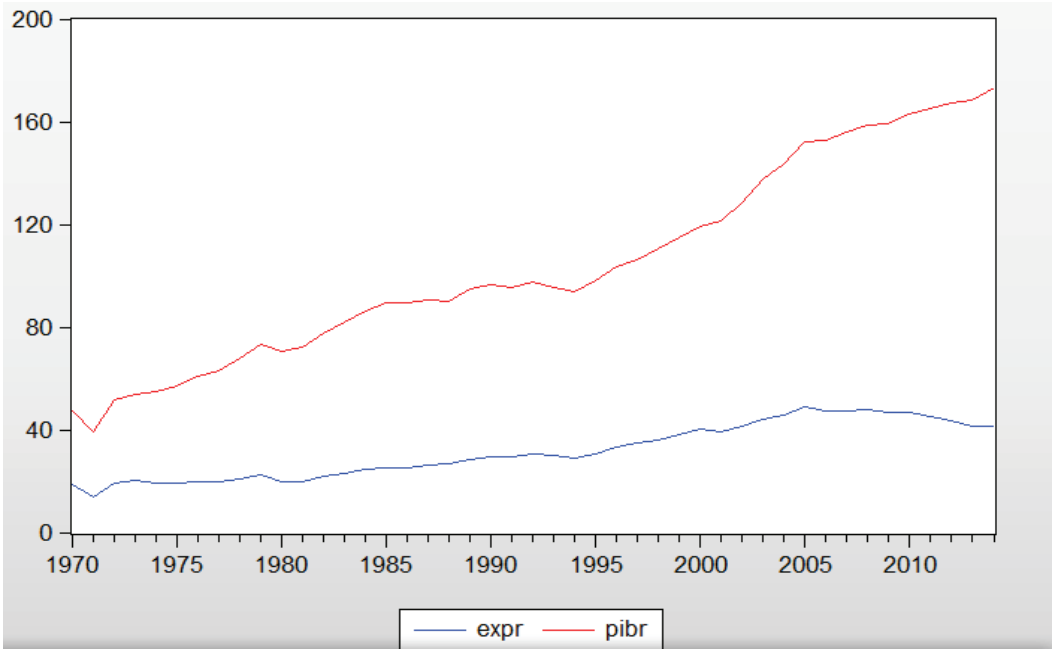

الملحق رقم (4-2): السلاسل الزمنية لسلسة **المحولة للفروق من الدرجة الأولى** كلا من الصادرات Expr و الناتج الداخلي الخام Pibr

الملحق رقم (5–1) نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير كلا Expr و Pibr

لإختبار (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.543239	0.1139
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.387892	0.5386
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.286089	0.6270
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.044666	0.9490
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.829093	0.9997
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.023445	0.9947
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

الملحق رقم (5–2) نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير كلا Expr و Pibr

لإختبار (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

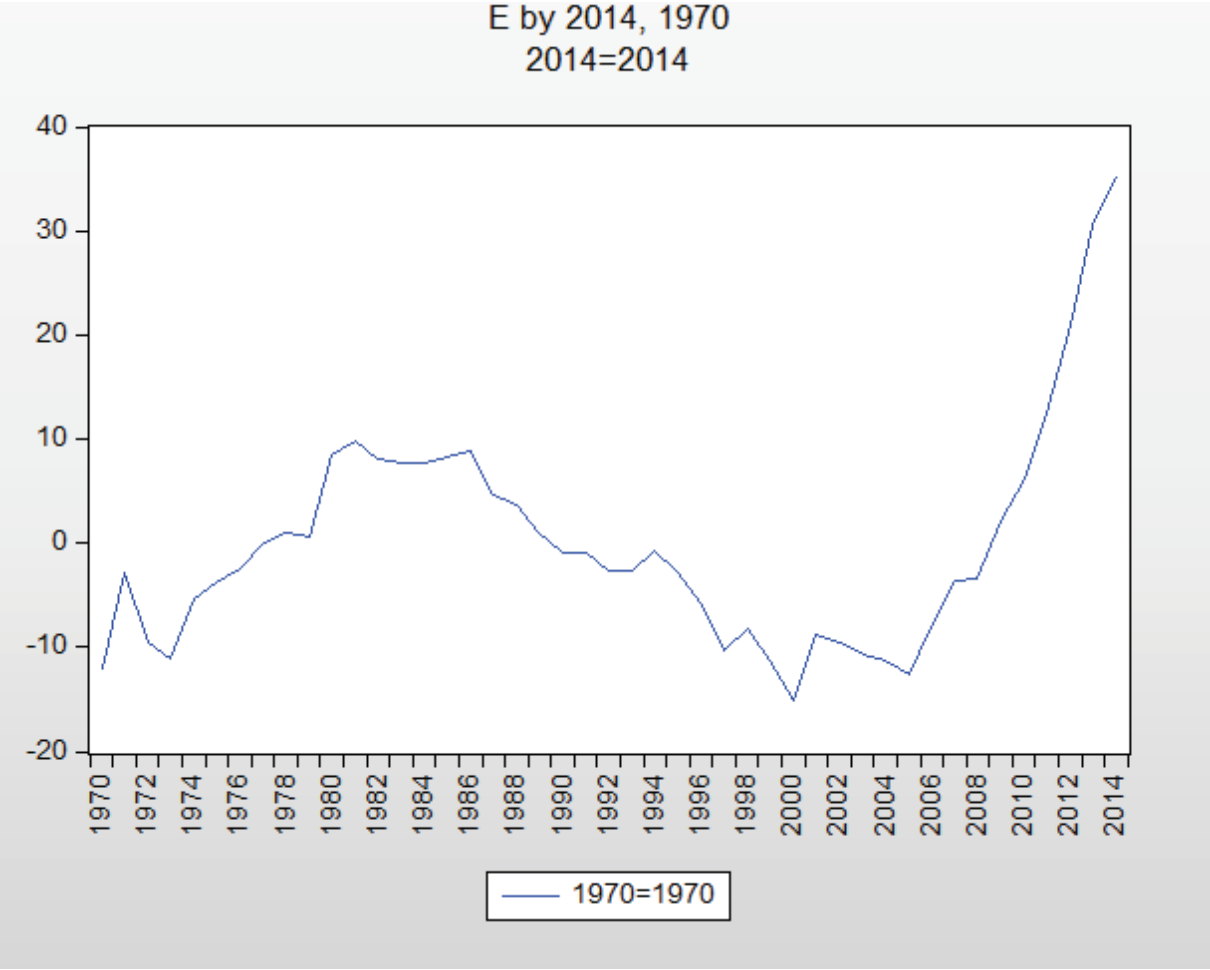

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
الملخص	v
قائمة المحتويات	vi
قائمة الجداول	vii
قائمة الأشكال	viii
قائمة الاختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق	x
المقدمة	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لصادرات والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	3
المبحث الثاني : مراجعة الأبحاث ودراسات العلمية السابقة	11
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي	19
المبحث الأول : طرق وأدوات المستخدمة في الدراسة	20
المبحث الثاني : عرض النتائج المتول عليها ومناقشتها	33
خلاصة الفصل	41
الخاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	48
الفهرس	50